0564

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
23 MAY 1979
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود

E/ECWA/ 54

٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٧

الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
الدورة الرابعة
٢٤-٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٧
عمان، الاردن

تقرير اللجنة
الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
للأمم المتحدة

9246 ر ر

المحتويات

الفصل		الفقرة	الصفحة
الاول	: القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها	أ - ج	١
الثاني	: وقائع جلسات الدورة الرابعة		
	أ - الحضور وتنظيم العمل	١ - ١٤	٢
	ب - انتخاب اعضاء المكتب	١٥	٥
	ج - جدول الاعمال	١٦	٦
	د - النظر في طلبات الاعضاء في الامم المتحدة ، والتي ليست اعضاء في اللجنة ، للاشتراك بصفة استشارية في اعمال الدورة الرابعة للجنة	١٧	٧
	هـ - طلب منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على صفة العضوية الكاملة في اللجنة	١٨	٧
	و - تقرير عن نشاط اللجنة منذ ١٥ أيار/مايو ١٩٧٦	١٩ - ٣٨	٧
	ز - استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني	٣٩ - ٤٤	١٢
	ح - التعاون بين البلدان النامية	٤٥ - ٥٢	١٤
	ط - مشروع برنامج عمل واولويات اللجنة لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩	٥٣ - ٦٢	١٦
	ى - اساليب نقل التكنولوجيا وتطويرها في البلدان العربية	٦٣ - ٧١	٢٠
	ك - مكان انعقاد دورة ١٩٧٨	٧٢ - ٧٣	٢٢
	ل - اية امور اخرى	٧٤ - ٧٦	٢٣
الثالث	: القرارات التي اتخذتها اللجنة		٢٥
الرابع	: اعتماد التقرير السنوي للجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي		٤٤

الملاحق :

الاول : بيان عن الآثار المالية المترتبة على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة في دورتها الرابعة

الثاني : تقرير عن نشاط اللجنة منذ ١٥ أيار/مايو ١٩٧٦

الثالث : برنامج عمل وأولويات اللجنة للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩

الرابع : قائمة بالوثائق المقدمة الى الدورة الرابعة للجنة

الفصل الاول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيها

أ - وافقت اللجنة في جلستها السادسة على مشروع القرار التالي لرفعه الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي :

القرار رقم ٣٦ (٤) : طلب منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على صفة العضوية الكاملة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

ب - وافقت اللجنة في جلستها الثامنة على مشروع القرار التالي لرفعه الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي :

القرار رقم ٣٧ (٤) : طلب جمهورية مصر العربية الانتماء لعضوية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

ج - تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

١- يأخذ علما بتقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن دورتها الرابعة ، وبالقرارين (٤) ٤١ و (٤) ٤٢ المتخذين في هذه الدورة بشأن برنامج عمل اللجنة ،

٢- يعتمد برنامج عمل وأولويات اللجنة لفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، كما ورد في الملحق الثالث للتقرير المذكور اعلاه .

على دعمها المتواصل لنشاطات اللجنة واستضافتها لها في عمان الى حين زوال الظروف الاستثنائية في لبنان المتر الموعت لها ولمساعدتها على عقد الدورة الرابعة في عمان . وذكر انه ليس هناك بديل للحوار القائم على الارادة الصادقة والرغبة المخلصة بين الدول الغنية والدول الفقيرة لحل المشاكل الاقتصادية الاساسية التي تواجه المجتمع العالمي . وفي هذا الصدد تقوم دول المنطقة بدور ملحوظ ، كما انها تبذل جهدا اساسيا في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول النامية نفسها الذي اصبح امرا ملحا بفعل التطورات الاقتصادية العالمية المستجدة ومتطلبات التنمية في تلك البلدان . وتطرق الامين التنفيذي الى التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة التي كان من ابرزها توقف الحرب في لبنان وتهيوء الظروف للبدء في عملية اعادة التعمير . واشار الى الانجازات الهامة التي حققتها دول المنطقة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والى امكانات دفع عجلة التنمية بفضل التطورات الاخيرة في صناعة النفط . كما اوضح المصاعب والاختناقات التي ما زالت تعدّ من انطلاقة المنطقة وفي مقدمتها عدم التوازن في الهيكلية الاقتصادية ، والنقص في الايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة ، ومشكلة النقص في الغذاء وهي مشاكل قد يصعب التغلب عليها خارج نطاق التعاون والتكامل بين دول المنطقة حيث تمت خطوات عملية مشجعة في الآونة الاخيرة . واشار الى التاثير السلبي على اعمال اللجنة نتيجة احداث لبنان والى تمكن اللجنة بالرغم من ذلك من تحقيق انجازات هامة خاصة في المجالات التي لها صفة الاولوية في المنطقة وفي مجال تقديم الخدمات الاستشارية للدول الاعضاء واعداد الدراسات . وشدد على ان اللجنة سعت دائما الى ان يكون نشاطها مكملا لنشاطات الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية وذلك تجنبا للتضارب والازدواجية ودعما للتعاون الاقتصادي الاقليمي

٤ - ثم تلا امين سر اللجنة رسالة من السيد كبريال فان لايتم ، وكيل الامين العام للامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، جاء فيها ان الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا تنعقد في وقت يبذل فيه المجتمع الدولي الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وفي سبيل استئناف الحوار بين الشمال والجنوب الذي وصل الى نقطة حرجة ولم يحد بالامكان تاجيله . وأضافت الرسالة ، في هذا الصدد ، ان البلدان الصناعية لا يمكنها مواصلة النمو على أسس منتظمة ودائمة في عالم يتعرض لتقلبات مفاجئة في اسعار صرف العملات واضطراب موازين المدفوعات ، ويتميز بنقص في مستويات التغذية والعمالة . كذلك من الواضح ان السلام والاستقرار الاقتصادي في البلدان الصناعية أمران اساسيان لنمو العالم الثالث . والفكرة الاساسية التي ينبغي ان يستلهمها الحوار هي فكرة الامن الاقتصادي الجماعي المنطبقة ايضا بالنسبة لواقع العلاقات على المستوى الاقليمي وبين الاقاليم .

ان المنطقة التي تشملها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، من بين جميع مناطق العالم النامية ، تعطي ابلغ مثال على التغيرات الاساسية التي حصلت في السنوات الاخيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وعلى الحكومات المعنية والمؤسسات المشتركة بين الحكومات ان تقبل التحدي المتمثل في مصارعة التخلف ، وتأمين توزيع أفضل لوسائل وفرص التقدم الاقتصادي داخل المنطقة ، وكذلك التحكم في المشاكل الناتجة عن تدفق الموارد المالية الضخمة . ذلك ان اقتصاد

٩- واستنادا الى احكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة، شاركت في اعمال الدورة الرابعة، بصفة استشارية، الدول الاعضاء في الامم المتحدة التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، جمهورية المانيا الاتحادية، باكستان، تركيا، تشيكوسلوفاكيا، الجزائر، رومانيا، فرنسا، فنلندا، مصر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان واليونان (١).

١٠- وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها مراقبا دائما في اللجنة.

١١- كما حضر الدورة ممثلون عن: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الامم المتحدة للبيئة، منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي، مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة، برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الاغذية العالمي.

١٢- ومثلت في الاجتماع الهيئات الدولية المتخصصة التالية: منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي للانشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، المنظمة الاستشارية المشتركة ما بين الحكومات للملاحة البحرية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

١٣- وحضر الاجتماع ايضا ممثلون عن المنظمات الاقليمية التالية: جامعة الدول العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، مركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد التخطيط العربي، منظمة السياحة العربية، والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة.

١٤- وحضر الاجتماع ممثل عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وتمثلت في الاجتماع غرفة التجارة الدولية، الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية، رابطة جمعيات الصليب الاحمر، الاتحاد العالمي لنقابات العمال والاتحاد النسائي الدولي.

ب - انتخاب اعضاء المكتب

١٥- انتخبت اللجنة بالاجماع معالي السيد نجم الدين الدجاني، وزير الصناعة والتجارة، (المملكة الاردنية الهاشمية) رئيسا، كما انتخبت معالي السيد محمد عبد الوهاب الجباري، وزير الاقتصاد، (الجمهورية العربية اليمنية)، والسيد بركات اللمكي، مدير الصناعة العام، (سلطنة عمان) نائبين للرئيس، والسيد غازي درويش (الجمهورية العراقية) مقررا للدورة.

وعملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت، قام اعضاء مكتب اللجنة بفحص اوراق اعتماد الوفود المنتدبة فوجدوها مستوفاة الشروط.

---

(١) انظر الفقرة رقم ١٧ أدناه.

د - النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والتي ليست اعضاء في اللجنة ، للاشتراك بصفة استشارية في اعمال الدورة الرابعة للجنة

١٧ - وافقت اللجنة على دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة المذكورة في الوثيقة (E/ECWA/47/Rev. 2) ، والتي لا تتمتع بعضوية اللجنة ، للاشتراك بصفة استشارية في اعمال دورتها الرابعة . وقد تحفظت المملكة العربية السعودية بالنسبة لقائمة الدول التي تضمنتها الوثيقة المذكورة اعلاه .

هـ - طلب منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على صفة العضوية الكاملة في اللجنة

١٨ - نظرت اللجنة في طلب منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على صفة العضوية الكاملة في اللجنة (الوثيقة E/ECWA/46) وقررت بالاجماع التوصية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كامل العضوية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا و بتعديل الفقرة (٢) من قرار المجلس المذكور رقم ١٨١٨ (د-٥٥) لهذه الغاية .

و - تقرير عن نشاط اللجنة منذ ١٥ ايار/ مايو ١٩٧٦ (١)

١٩ - قدم الامين التنفيذي هذا البند من جدول الاعمال موضحا ان نشاطات اللجنة قد تأثرت سلبيا من جراء حوادث لبنان وما استتبع ذلك من انتقال اللجنة مؤقتا الى عمان والى تجميد الاستخدام في اللجنة وذكر ان اعمال اللجنة في تلك الفترة ، كما هي مبينة في الوثيقة (E/ECWA/45) ، قد شملت بالاضافة الى النشاطات المقررة في برنامج العمل والاولويات عددا من النشاطات خارج نطاق ذلك البرنامج بناء على طلبات خاصة من حكومات الدول الاعضاء . وفي هذا الصدد لفت الاهتمام الى تقارير اللجنة حول مشكلة هجرة الكفاءات (E/ECWA/45/Add. 1) ، الحوار العربي الاوروبي (E/ECWA/45/Add.2) ، مشروع مركز التوثيق التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (E/ECWA/45/Add.3) ، و مسودة المجموعة الاحصائية للعالم العربي (E/ECWA/45/Add.4) ، التي قامت اللجنة باعدادها . ولفت الاهتمام كذلك الى الوثيقة (E/ECWA/48) المتعلقة بمتابعة قرارات دورة اللجنة السابقة ، والوثيقة (E/ECWA/48/Add.1) حول فريق الامم المتحدة الاستشاري والمتعدد الاختصاصات الى لبنان في اطار قرار اللجنة رقم ٢٤ (د-٣) . وركز على تقرير اللجنة عن الاجتماع التحضيري الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه الذي عقد في بغداد في الفترة ١١-١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦ (الوثيقة E/ECwa/42/Rev. 1) . وقد دعا الامين التنفيذي اللجنة الى ابداء ملاحظاتها حول الوثائق المذكورة .

٢٠ - وقبل البدء في المناقشة تكلم عدد من الوفود وعبّروا عن شكرهم للمملكة الاردنية الهاشمية على استضافتها الدورة و للجنة على حسن اعدادها .

---

(١) للاطلاع على نص التقرير عن نشاط اللجنة منذ ١٥ أيار/مايو ١٩٧٦ ، انظر الملحق الثاني .

٢٥ - وشدد ممثل الجمهورية العربية السورية في كلمته على الدور الذي يمكن ان تقوم به اللجنة في دفع عملية التكامل الاقتصادي في المنطقة وذلك بتحديد الاولويات والتركيز على مشاريع مختارة، والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الاخرى العاملة في ذات المجال.

٢٦ - وركز ممثل الجمهورية العراقية في ملاحظاته حول التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة، والذي تضمنته الوثيقة (E/ECWA/45)، على ضرورة التنسيق والتعاون مع الهيئات والمنظمات الاقليمية والوكالات المتخصصة، وخاصة التابعة منها لجامعة الدول العربية، عند القيام بنشاطاتها منعا للتكرار وبعثرة الجهود. كما أكد على ضرورة التنسيق داخل اللجنة نفسها. وتمنى على اللجنة اخذ قرارات مؤتمر المكسيك الذي عقد في ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ حول التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية بعين الاعتبار في عملها في ذلك المجال. وتمنى كذلك ايفاء دراسة اللجنة حول احتياجات المنطقة من المياه العناية التي تستحقها بالنظر لاهمية الموضوع بالنسبة لمستقبل التنمية فيها حيث ستزداد الحاجة الى المياه مع تطور عملية التنمية. واشار الى ضرورة التنسيق في مجال الطاقة مع منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، كما أكد على ضرورة التنسيق العربي والاقليمي في النشاطات المتعلقة بنقل التكنولوجيا واشار الى الجهود الموازية التي تقوم بها دول عدم الانحياز لاقامة مركز يعنى بنقل التكنولوجيا. واستفسر عن الخطوات التي تنوي اللجنة اتخاذها لتأمين الاموال اللازمة لضمان استمرار العمل في مشروع تقديم الخدمات التدريبية والاستشارية في مجال المالية العامة والادارة، والذي تستفيد منه بشكل اساسي الدول الاعضاء الاقل نموا.

٢٧ - واشار ممثل الجمهورية العراقية الى اهمية المشكلة الناجمة عن هجرة الكفاءات وتمنى على اللجنة ان توليها عناية خاصة نظرا لاهمية الخسارة الناتجة عنها والتي فاقت الى حد بعيد المساعدات التي قدمتها الدول المتقدمة الى الدول النامية. فالدول المتقدمة بدلا من تسهيلها عملية نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية قامت باصدار تشريعات وقوانين أدت الى حركة عكسية، مما اسهم في اضعاف القاعدة التي تستند اليها عملية التطور التكنولوجي في البلدان النامية وأدى الى اتساع الفجوة العلمية والتقنية بينها وبين الدول المتقدمة. والبحث في الموضوع يتطلب معرفة مدى تسرب الكفاءات الى الدول التي توفر الاجواء والحوافز المناسبة ونوعية هذه الكفاءات. ثم اشار الى التشريعات والقوانين التي صدرت في الجمهورية العراقية بغية الحد من هجرة الكفاءات ولتشجيع عودتها من الخارج والتي شملت، بالاضافة الى العراقيين، الرعايا العرب. كما اشار الى اهمية اكمال الدراسة التي بدأت بها الامانة التنفيذية للجنة حول الموضوع، وضرورة تضمينها توصيات محددة.

٢٨ - ونوه ممثل الجمهورية العراقية بأهمية تنسيق عمل اللجنة في الاعداد لمركز التوثيق التابع لها مع الهيئات والمنظمات الاقليمية وبشكل خاص مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي قامت بدراسة جدوى حول انشاء مركز توثيق عربي. ومن المفيد للجنة الاطلاع على هذه الدراسة لكون نشاطها افي هذا المضمار لا يزال في بداية انطلاقه.

٣٥ - وأكد ممثل دولة الامارات العربية المتحدة على ضرورة درس الاسباب التي تدفع بالكفاءات العربية الى الهجرة وعلى اهمية توفير الظروف الملائمة لعودة هذه الكفاءات الى المنطقة ووضع السياسات لهذه الغاية كانشاء المعاهد ودور العلم والابحاث.

٣٦ - واشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى اهمية ايجاد فرص العمل الملائمة للحد من هجرة الكفاءات البشرية وذلك في مجالات البحث العلمي وهو امر لم يلق الاهتمام الكافي لحد الآن. وتمنى على اللجنة ان تشمل دراستها في هذا المجال هجرة الكفاءات الفلسطينية.

٣٧ - وشدد كل من ممثلي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان على اهمية استمرار المشروع الذى يقدم الخدمات الاستشارية والتدريب في مجال المالية العامة والادارة وهو المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة بعد نهاية العام ١٩٧٧ وتأمين الاموال اللازمة لذلك.

٣٨ - وفي ختام مناقشة البند السادس من جدول الاعمال قامت الامانة التنفيذية بتقديم بعض الايضاحات والاجوبة على التساؤلات والملاحظات التي ابديت خلال المناقشة. فبالنسبة لمشروع مركز التوثيق الاقليمي فان اللجنة ستسعى للاستدلال على المجهودات المماثلة ومدى تطورها في المنطقة منعا لاضاعة الموارد وللاستفادة من التجارب القائمة. وتدل الاستقصاءات الاولية التي قامت بها اللجنة في هذا المجال على ضعف التنسيق بين المراكز الوطنية والاقليمية القائمة وعلى وجود نقص كبير في الخبرات المطلوبة. وفيما يختص بنشاطات اللجنة في حقل الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا فان الخبراء العاملين في هذا المجال على اتصال بالمؤسسات المعنية في قضايا الموارد المائية في الدول الاعضاء. كما ان اللجنة قد بدأت بتنفيذ مشروع خاص باستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الموارد المائية يعالج في جزء منه الاستفادة بواسطة الاقمار الصناعية في التنقيب عن المياه الجوفية وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية ومستفيدة من خبرتها. واللجنة تسعى دائما ضمن امكانياتها للاطلاع على نشاطات المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية في مجال العلم والتكنولوجيا واطلاع هذه الهيئات على نشاطاتها، وهي على اتصال بالمنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة وبصورة خاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. وبالنسبة لتنفيذ قرار اللجنة في دورتها الثانية المتعلق بالصندوق الطوعي الذى انشأته اللجنة فان الامين التنفيذى ينوى القيام بزيارات واتصالات جديدة في هذا الشأن وسيرفع الى اللجنة تقريرا بذلك في دورتها القادمة. وبصدد مشروع الخدمات التدريبية والاستشارية في المالية العامة والادارة الموجه لمساعدة الاعضاء الاقل نموا فان محاولات اللجنة للحصول على الاموال اللازمة من داخل الامم المتحدة وهيئاتها لتأمين استمرارية المشروع بعد نهاية ١٩٧٧ لم تلق النجاح.

والهادف الى المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وانشاء صناديق مختلفة لتيسير تحقيق أحد افها ، والتفاوض بشأن تراكم ديون البلدان النامية والموقف من اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وأشار الى أنه من الاهمية بمكان ، في سبيل تعزيز مثل هذا التعاون ، أن يكون ثمة برنامج عمل ينظم التعاون بين البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبقية العالم النامي .

٤٨- وأكد ممثل المملكة الاردنية الهاشمية بأن شكل التعاون بين البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يحتاج الى دراسة وافية بغية ارساء الاسس السليمة للمستقبل . وينبغي لجهود البلدان الاعضاء في المنطقة أن تتجاوز تعزيز التعاون الى تحقيق التكامل في مختلف الميادين في ضوء ما يتوفر في المنطقة من امكانيات لذلك . وقد قطعت البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا شوطا بعيدا في هذا الاتجاه من خلال المنظمات الاقليمية ، ولا سيما جامعة الدول العربية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وصناديق التنمية العربية ، وغيرها من الهيئات المتخصصة . ولقد كان من الضروري وضع استراتيجية مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتلك المنظمات لتمكين البلدان الاعضاء من الاستفادة على نحو فعّال من جهود اللجنة . وقد أيد ممثل الجمهورية العراقية اقتراح المملكة الاردنية الهاشمية مؤكدا على ضرورة وضع مثل هذه الاستراتيجية المشتركة . واقترح في هذا الشأن ، أن تقوم الامانة التنفيذية للجنة ، بالتعاون مع الصناديق العربية والمنظمات الاقليمية ، باجراء دراسة حول خطة عمل لارساء القواعد لاستراتيجية مشتركة واضحة المعالم للتعاون والتكامل فيما بين بلدان المنطقة ، وبينها وبين اللجنة والمنظمات العربية والاقليمية الاخرى . وطلب أن تقدم الدراسة الى اللجنة في دورتها المقبلة .

٤٩- وأيد ممثل دولة الكويت وجهة النظر التي ابداها كل من ممثلي الجمهورية العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية ودولة قطر . وأضاف أن أهمية الموضوع قد ازدادت في السنوات القليلة الماضية ، وأن الوثيقة (E/ECWA/52) قد بلورت الافكار التي أقرتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن التعاون على الصعيدين الاقتصادي والفني . وذكرت أن دولة الكويت تأمل أن يجري تنفيذ القرارات التي اتخذت في اجتماعي "مجموعة السبعة والسبعين" المنعقدين في مانيلا ومدينة المكسيك . وفيما يتعلق بالتعاون الفني بين البلدان النامية ، تعلق دولة الكويت أهمية كبرى على الاجتماع الاقليمي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول هذا الموضوع ، المقرر عقده في الكويت (من ٢٤ الى ٢٩ أيار/ مايو ١٩٧٧) ، كجزء من التحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالتعاون الفني بين البلدان النامية ، المقرر عقده في الارجنتين في آذار/مارس ١٩٧٨ . وأشار الى

٥٤- وذكر الامين التنفيذي انه بالاضافة الى الموارد المالية المطلوبة من الميزانية العادية ، يبين برنامج العمل الاحتياجات المتوقعة من موارد من خارج الميزانية . وبالنظر لضبط حجم الميزانية ، لم تتمكن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من الحصول على كامل الموارد المطلوبة بموجب الميزانية العادية . ولذا فان بعض البرامج والمشاريع ستتأثر بعدم كفاية الموارد المخصصة للجنة بموجب الميزانية العادية للامم المتحدة . وقد بيّنت الوثيقة (E/ECWA/44/Rev.1) التعديلات التي قد يتوجب ادخالها على برنامج عمل اللجنة في حال عدم توفر الموارد من خارج الميزانية .

٥٥- والوثيقة المذكورة أعلاه تحتوى على عرض مفصّل للبرامج ولعناصر البرامج التي تأثرت بذلك الى جانب الموارد التي كان متوقعا في الاصل توفرها من الميزانية العادية . وذكر انه كان متوقعا أن تساهم الوكالات المتخصصة وأجهزة الامم المتحدة الاخرى في تمويل جانب من النشاطات التي تتطلب موارد اضافية ، الا ان من الصعب تقدير مساهمات تلك المنظمات في الوقت الحاضر . وذكر ان الامانة التنفيذية تأمل أن تمد الصناديق الانمائية والمؤسسات الاستثمارية والدول الاعضاء القادرة على تقديم موارد اضافية يد المساعدة لتمكين الامانة من تنفيذ برنامج العمل المعروض على اللجنة .

٥٦- وفي معرض تعليقه على هذا البند أشار ممثل الجمهورية العراقية الى أن برنامج عمل وأولويات اللجنة للسنتين القادمتين هو برنامج طموح جدا ، وأن هناك مشاكل يحتمل أن تعوق تنفيذه مثل ايجاد المصادر المالية الكافية والموظفين المؤهلين . واضاف ان النشاطات والدراسات التي تعتزم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تنفيذها ينبغي أن تاخذ النقاط التالية في الاعتبار : صلة الموضوع بقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة والمؤتمرات الاقليمية المنبثقة عنها ، ضرورة اكمال العمل الذى سبق تنفيذه أو الذى هو في طور التنفيذ ، الحاجة الى تعزيز التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية في مجالين النشاط كالنقل والمواصلات والزراعة والصناعة المتكاملة التي يجرى تنفيذها في اطار المشاريع المشتركة بين بلدين أو أكثر من البلدان العربية ، الحاجة الى تطوير كوادر وطنية ، الحاجة الى ايجاد حلول عملية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان الاقل نموا في المنطقة ، الحاجة الى تطوير قاعدة احصائية موثوق بها تساعد على البحث في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي ، والحاجة الى تقديم توصيات عملية في اطار الموارد البشرية والمالية المتوفرة في المنطقة لحل المشاكل التي تواجه بلدان المنطقة . وقد جرى التأكيد بصفة خاصة على النقطة الاخيرة نظرا لحجم الموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج العمل المقترح .

٥٧- ورحب ممثل الجمهورية العراقية بانشاء الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية

مع المنظمات والهيئات المعنية تلافيا للازدواجية ولبعثرة الجهود . وبالنسبة للنقطة التي أثيرت حول برنامج الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية والخاصة باعطاء أولوية خاصة لدراسة أوضاع الصناعات النفطية فقد أوضح الامين التنفيذي أن برنامج عمل الوحدة أعد بالتشاور مع مركز الشركات عبر الوطنية في الامم المتحدة وأخذ بنظر الاعتبار الموارد المتاحة لتلك الغاية . وقد روعي في اعداد برنامج الوحدة المذكورة تغطية المجالات التي تعتبرها امانة السر ذات أهمية ملموسة كتأثير عمليات الشركات عبر الوطنية على ميزان المدفوعات والاعمال المصرفية والشحن البحري ، وهي قضايا تحظى باهتمام المركز المشار اليه ، وهو أمر ذات أهمية خاصة بالنسبة لفاعلية عمل الوحدة . وفي أية حال فان موضوع اعطاء صناعة النفط أولوية خاصة في برنامج الوحدة مرهون بارادة اللجنة .

المحلية لان العملية هي اكثر من مجرد تدفق باتجاه واحد . ولذا ، فمن الضروري ارساء قاعدة ووضع الاطار العلمي لاحصاء جميع الطاقات المتوفرة في المنطقة ووضع سياسات للتدريب . كما ينبغي ، لدى معالجة موضوع نقل التكنولوجيا ، الحرص على تجنب الانحياز لصالح اي قطاع كالقطاع الصناعي او القطاع العام . و يتعين ان يشمل الاهتمام كافة القطاعات الانتاجية في القطاعين العام والخاص . وثمة نقطة اخرى ينبغي البحث فيها وتتعلق بالاستثمار الاجنبي ، سواء المباشر او غير المباشر ، وذلك لانه يتضمن بالاضافة الى راس المال المعرفة التقنيةوالتجهيزات ذات المضمون التكنولوجي . واشار الى وجود دمج للاهداف المباشرة والطويلة الاجل للمركز المقترح . ولا بد من ايلاء الاهتمام الى الاولويات الملحة مثل ارساء القاعدة التكنولوجية وخلق الاجهزة ومن ثم تكييف التكنولوجيا .

٦٦- وذكر ممثل دولة الكويت بان الوثيقة وضع البحث وان تضمنت تقييما للقدرات التكنولوجية وبعض المفاهيم المتعلقة بانشاء مركز لنقل التكنولوجيا وتطويرها خاص بالمنطقة ، فانه لا يمكن ان تكون بديلا عن المسح الشامل للامكانيات والقدرات المتوفرة داخل منطقة اللجنة . وثمة حاجة الى معلومات ودراسات اكثر حداثة لتدعيم القاعدة الاحصائية والمعلومات الواردة في الوثيقة على ان توءخذ بالحسبان النقاط التالية : (أ) مقدرة مراكز الابحاث على تسهيل عملية نقل التكنولوجيا ، (ب) وضع خطة عمل تهدف الى تنسيق الجهود بغية تعزيز القدرات الوطنية من اجل استيعاب التكنولوجيا الحديثة وذلك بالتنسيق مع موءتمر وزراء الدول العرب المسوءولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٦٧- واشار ممثل سلطنة عمان الى أن انشاء مثل هذا المركز سيساعد في وضع سياسة اقليمية ، واقترح ان تخصص البلدان الاعضاء في اللجنة نسبة واحد بالمائة من دخلها القومي لهذا الغرض . واشار الى ضرورة وجود جهاز مناسب لتدريب وتطوير الكوادر الوطنية .

٦٨- وذكر ممثل موءتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان الوثيقة الاساسية (E/ECWA/50) وعشاريع الاقتراحات الواردة فيها قد وضعت من قبل الامانة التنفيذية للجنة بالتعاون التكامل مع منظمته . وتحدث بالتفصيل عن اهتمامات موءتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المتصلة بمختلف جوانب الموضوع وعن المساعدة التي قدمتها الى اللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى في هذا الميدان . واضاف ان انشاء المركز الاقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها يرتدي اهمية خاصة بالنسبة لمنطقة اللجنة حيث الاعتماد شديد على مورد غير قابل للتجديد .

٦٩- وذكر ممثل المملكة الاردنية الهاشمية ان اعمال الاعداد والتحضير لاستيعاب التكنولوجيا وتكييفها تعتبر امرا اساسيا و ينبغي اخذها في الاعتبار ، خصوصا وان عملية نقل التكنولوجيا تتم على مراحل . وتحدث في هذا الصدد بالتفصيل عن تجربة الاردن في مجال نقل التكنولوجيا وتكييفها .

ل ـ أية امور أخرى

٧٤- بناء على اقتراح تقدم به وفد المملكة العربية السعودية (الوثيقة E/ECWA/43/Add.2) ، وافقت اللجنة بالاجماع على طلب جمهورية مصر العربية الانضمام كعضو فعّال في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١) .

٧٥- وعرض على اللجنة مشاريع القرارات التالية :

- طلب منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على صفة العضوية الكاملة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،
- طلب جمهورية مصر العربية الانتماء لعضوية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،
- برنامج عمل لصالح البلدان الاقل نموا في المنطقة ،
- التعاون الاقليمي في ميدان انماء الموارد المائية ،
- اعادة تعمير وانماء لبنان ،
- مشروع برنامج العمل والاولويات للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٧٨- ١٩٧٩ ،
- ممارسات الشركات العبر الوطنية في الصناعة النفطية في المنطقة ،
- التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ،
- استعمال اللغة العربية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،
- الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز الصندوق الطوعي ،
- التعاون بين البلدان النامية ،
- التعاون والتنسيق الاقليمي ،
- المسح الاقتصادي لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،
- الاحصاءات والبيانات اللازمة لتنفيذ برنامج عمل اللجنة ،
- مساهمة الدول المتقدمة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ،
- دراسة امكانية اقامة مركز لغربي آسيا لنقل التكنولوجيا وتطويرها .

وجرت مناقشة مشاريع القرارات المذكورة والتعديلات التي اقترحت بشأنها . وقد تبنّت اللجنة بعد ذلك القرارات المبينة في الفصل الثالث أدناه . وخلال مناقشة مشاريع القرارات قدّمت الامانة التنفيذية بيانا حول الالتزامات المالية التي قد تترتب عن اقرار عدد من هذه المشاريع (٢). وقد تحفظ ممثل الجمهورية العربية السورية على القرار رقم ٣٩ (٤) المتعلق بالتعاون الاقليمي في ميدان انماء الموارد المائية .

---

(١) انظر القرار رقم ٣٧ (٤) .
(٢) انظر الملحق الاول .

الفصل الثالث

القرارات التي اتخذتها اللجنة

٣٦ (٤). طلب منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على صفة العضوية الكاملة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تؤكد الاهمية المتزايدة لدور الشعب الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي في منطقة غربي آسيا ،

واذ تستذكر قرارها رقم ١٢ (٢) القاضي بقبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب دائم في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

وبعد الاطلاع على مذكرة الامين التنفيذي (١) بشأن الطلب الذي قدمته دولة البحرين وحكومة اليمن الديمقراطية بشأن منح حق العضوية الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بعد ان تم منحها العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية ،

وبعد الاطلاع على الفقرة (٢) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٨١٨ (د-٥٥) بتاريخ ٩ آب/اغسطس ١٩٧٣ ،

توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعديل الفقرة (٢) من قراره ١٨١٨ (د-٥٥) بحيث يصبح نصها كما يلي :

" ٢ - اعضاء اللجنة يتألفون من الدول الاعضاء في الامم المتحدة الواقعة غربي آسيا التي كانت تشملها خدمات مكتب الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت ومن منظمة التحرير الفلسطينية . وسيبت في الطلبات المستقبلة للدول الاعضاء في الامم المتحدة للانتماء الى عضوية اللجنة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء على توصية اللجنة ."

---

(١) E/ECWA/46

الجلسة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٧

٣٨ (٤) . برنامج عمل لصالح البلدان الاقل نموا في المنطقة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تذكر قرارها رقم ٢٦ (د-٣) الذى حثت فيه الامين التنفيذى على التشاور مع مكتب التعاون الفني التابع للامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لغرض التوصل الى طريقة للحصول على الاموال الكافية لفترة تخطيطية معقولة حتى يتسنى لمشروع الامم المتحدة الاقليمي للمالية العامة والادارة مواصلة خدماته خلال مرحلته الثانية استجابة لطلبات الحكومات التي تتلقى خدمات المشروع ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار ما جاء في الوثيقة E/ECWA/48 عن متابعة القرار ٢٦ (د-٣) ،

واذ تقدر الخدمات التي قدمتها وتقدمها الامانة العامة للجنة بواسطة هذا المشروع الاقليمي في مجال التدريب والخدمات الاستشارية في حقل المالية العامة والادارة لخدمة الدول الاقل نموا في المنطقة ،

واذ تركز على حاجة الدول المستفيدة لخدمات المشروع وتأييدها لاستمراره وتوسيعه حتى يتسنى له مواصلة خدماته خلال مرحلته الثانية التي يجب ان تمتد فترة تخطيطية معقولة لا تقل عن ثلاث سنوات،

واذ تشعر انه من الواجب من حيث المبدأ الا يفرط بمشروع ثبتت فائدته على الدول ذات العلاقة وهي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان وهذه كلها من الدول الاقل نموا بين الدول النامية التي تمنح امتيازات خاصة من قبل المنظمات الدولية ،

١ - تطلب من الامين التنفيذى ان ينقل الى كل من مكتب التعاون الفني في الامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي حرص اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على ان يعيدا النظر في موقفهما من تمويل المشروع بقصد ضمان استمراره ،

٢ - تحث الدول المقتدرة ماليا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وكذلك الصناديق العربية والجامعة العربية على ان تساهم بالقدر المناسب ضمن حدود الموازنة التقديرية التي يقدمها الامين التنفيذى ،

٣ - ترجو الامين التنفيذى متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بذلك الى الدورة الخامسة العادية للجنة .

الجلسة الثامنة

٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٧

٤٠ (٤) . اعادة تعمير وانماء لبنان

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى القرار ٢٤ (د-٣) ، الذى يدعو الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى تقديم كل مساعدة ممكنة من اجل اعادة تعمير وانماء لبنان ،

واذ تعرب عن تقديرها لاهمية التدابير التي اتخذها حتى الان الامين التنفيذى من اجل ان يقدم الى لبنان ، في ظل الظروف الصعبة ، مختلف انواع المساعدة والمشورة التي يحتاجهـــا أشد الاحتياج ،

واذ لا تعرب عن بالها ضرورة الاستمرار في تقديم وتكثيف المساعدة الى لبنان دون ان يكون لذلك أثر ضار بالبرامج العادية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

واذ تقر بأهمية فريق الامم المتحدة الاستشارى والمتعدد الاختصاصات وحاجة لبنان العاجلة اليه ، وهو الفريق الذى يتولى الامور التالية : (أ) يعد تقارير عن الحالة الراهنة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بأعمار وانماء لبنان ، (ب) يكون بمثابة نواة من اجل اعداد الخطة المتوسطة الاجل ، (ج) يمهد السبيل من اجل الدراسات الخاصة باحتمالات الانماء على المدى الطويل في لبنان والبدائل الواسعة المتاحة من اجل نمو لبنان في ظروف اقتصادية واجتماعية مستقرة ، (د) اية امور اخرى وردت في الوثيقة E/ECWA/48/Add.1 ،

واذ ترحب بانشاء الحكومة اللبنانية مجلس الاعمار والانماء كأداة فعالة للانماء ، وضرورة ان يعمل الفريق الاستشارى بشكل وثيق مع المجلس لما فيه مصلحة لبنان ،

واذ تعرب عن تقديرها لقرار الامين العام للامم المتحدة بانشاء صندوق خاص للبنان يهدف الى مساعدة الحكومة اللبنانية في مشاكلها العاجلة المتعلقة بالاغاثة ،

١- تدعو الامين التنفيذى الى المبادرة لاجراء مشاورات عاجلة مع رئيس مجلس الاعمار والانماء بغية وضع برنامج انمائي للمساعدة الفنية وفقا لاولويات المجلس واجراء الاتصالات الضرورية لتحقيق ذلـــك ،

٢- وتدعو ايضا الامين التنفيذى الى تنسيق انشطة اللجنة مع الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في لبنان بغية تفادى الازدواج وتحقيق اقصى فائدة من الاموال المتاحة .

الجلسة التاســـعة

٢٨ نيسان /ابريل ١٩٧٧

و - الدراسات التي تشخص مشاريع استثمارية اقليمية .

٣- تحث الامانة العامة للامم المتحدة والمنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة على زيادة مساهماتها لتطوير امكانيات واجهزة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وفي تنفيذ مشاريعها .

الجلسة التاسعة

٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٧

٤٣ (٤) . التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى منطوق قرارها ١٤ (د - ٢) بشأن التعاون الاقليمي ،

واذ تشير أيضا الى القرارات المختلفة التي اتخذها مؤتمر القمة العربي - الافريقي الاول المنعقد في القاهرة في آذار/مارس ١٩٧٧ ،

واذ تحيط علما بتقريري الامانة التنفيذية بشأن التقدم المحرز في أنشطة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبشأن متابعة القرارات (١) ،

واذ تلاحظ بارتياح جهود الامانة التنفيذية للجنة وانجازاتها في هذا الميدان ،

واذ تعرب عن تقديرها للمبادرة التي قام بها الامين التنفيذي مع نظيره في اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتوقيع مذكرة اتفاق بشأن التعاون بين اللجنتين ،

ترجو الامين التنفيذي اتخاذ الترتيبات من أجل المزيد من التعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

---

(١) E/ECWA/45 و E/ECWA/48

الجلسة التاسعة
٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٧

٤٥ (٤) . الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز الصندوق الطوعي

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك الاهمية الخاصة للتمويل في سعيها لتحقيق اهدافها وتنفيذ مشاريعها ،

واذ تقدر اهمية المساهمات الطوعية لاعضائها والصناديق العربية في توفير الموارد المالية الضرورية ،

واذ تستذكر قرارها الرقم ٢٣ (٣) بشأن انشاء الصندوق الطوعي ،

واذ تلاحظ مع التقدير ما انجزته الامانة التنفيذية للجنة وخبراؤها واجهزتها من مشاريع ودراسات ذات اهمية خاصة لتنمية وتطوير المنطقة اقتصاديا واجتماعيا ،

١ - تقرر ان يشمل جدول اعمال دوراتها تقريرا ماليا من الامين التنفيذي يوضح ، للفترة بين دورتين ، الوضع المالي لبرامج اللجنة والتمويل المتوفر لها ومصادره ، وكذلك مقترحاته حول تعزيز الموارد المالية للجنة ،

٢ - تحث الدول الاعضاء على المساهمة الطوعية في مجال التمويل العام لبرامج اللجنة او في مجال تمويل مشاريع معينة تقدر الدولة المتبرعة أهميتها ،

٣ - ترجو الامين التنفيذي دعوة الدول الاعضاء في اللجنة قبل موعد انعقاد دورتها بمدة ستة أشهر لتقرر الدول مدى مساهمتها في موارد الصندوق الطوعي ،

٤ - ترجو الامين التنفيذي ان يقدم البيان المالي للصندوق الطوعي الى اللجنة في كل دورة للمصادقة عليه .

الجلسة التاسعة
١٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧

٤٧ (٤) . التعاون والتنسيق الاقليمي

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك أهمية التعاون والتنسيق في انشطتها مع المنظمات والهيئات العربية والاقليمية ومع المنظمات والوكالات المتخصصة للامم المتحدة فيما يتعلق بنشاطات الاخيرة في المنطقة ،

واذ تشير الى التقرير الذى يحمل عنوان " دور اللجان الاقليمية في تشجيع التعاون بين البلدان النامية " الوارد في الوثيقة E/ECWA/52 والى ما ورد فيه حول قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع للامم المتحدة رقم ٢٠٤٣ (د - ٦١) بشأن دعم اللجان الاقليمية للتعاون الاقليمي والتعاون بين الاقاليم ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع للامم المتحدة رقم ١٨١٨ (الدورة الخامسة والخمسون) تحت عنوان " تأسيس لجنة اقتصادية لغربي آسيا " وما ورد في الفقرة الاولى منه ،

واذ تلاحظ مع التقدير المبادرة التي اتخذها الامين التنفيذى بالاتصال مع الهيئات والمنظمات العربية والاقليمية ومع المنظمات والوكالات المتخصصة للامم المتحدة والاتفاقات التي توصل اليها والخطوات التي اتخذها للتعاون والتنسيق فيما بين اللجنة وبينها ،

١- تطلب من الامين التنفيذى دراسة تنظيم علاقات اللجنة مع المنظمات والهيئات والصناديق العربية والاقليمية تتضمن تعريف الاهداف المشتركة ووضع استراتيجية وخطة عمل واقتراح الصيغ العملية للتنسيق والتعاون الفعال بين اللجنة وبين المنظمات والهيئات والصناديق العربية والاقليمية في مجال نشاطاتها المشتركة ،

٢- وتطلب ايضا من الامين التنفيذى دراسة التنسيق والتعاون بين اللجنة والمنظمات والوكالات المتخصصة للامم المتحدة خصوصا فيما يتعلق بالنشاطات المشتركة بين القطاعات والنشاطات التي تغطي المنطقة بكاملها او اجزاء منها وبدور اللجنة في هذا الخصوص ،

٤٨ (٤) . المسح الاقتصادي لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك أهمية الدراسة المستمرة للاتجاهات الاقتصادية وجهود التخطيط الانمائي في دول المنطقة ،

واذ تقرر بان المسح الاقتصادي لدول المنطقة سيكون بمثابة مرجع أساسي حول الاتجاهات الاقتصادية القطرية والاقليمية ، يسهم في تفهم مشاكل الانماء على نحو أفضل من قبل الحكومات والمؤسسات الاقليمية والدولية المعنية ،

١ - تقرر ان اعداد مسح اقتصادي لدول المنطقة مسألة ملحة ، وبالتالي ينبغي اعطاؤها اولوية في برنامج عمل اللجنة ؛

٢ - وترجو الامين التنفيذي ان يسترعي اهتمام الامين العام للامم المتحدة الى ضرورة هذا المسح بغية الحصول على الموارد المطلوبة من ميزانية الامم المتحدة من أجل انجاز هذا المسح وعلى اساس سنوي ، وذلك على غرار ما يتم في اللجان الاقتصادية الاخرى .

الجلسة التاسعة
٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧

٥٠ (٤) . مساهمة الدول المتقدمة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى الوثيقة E/ECWA/49 الخاصة بالمراجعة الثالثة لتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ،

واذ تقيم بحاجة الدول النامية الى موارد مالية تسد بها العجز الذي تواجهه موازين مدفوعاتها ،

واذ تنظر بعدم الارتياح للتضخم المستورد والمستمر الذي يرافق اسعار منتجات الدول الصناعية والخدمات التي تصدرها الى الدول النامية ،

واذ تحيط علما بتوصيات وقرارات الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بتخصيص ١ ٪ من الناتج القومي الاجمالي للدول الصناعية لمساعدة الدول النامية ،

١- تذكر، مع جزيل التقدير ، قيام دول المنطقة المنتجة للنفط بتخصيص نسبة تفوق الى حد كبير نسبة ١ ٪ من دخلها القومي لمساعدة الدول النامية ،

٢- تطلب من الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان يسترعي انتباه الامين العام للامم المتحدة الى أهمية هذه الامور ودعوته لحث الدول الصناعية المتقدمة للقيام بالتزاماتها المبينة في الاستراتيجية الانمائية الدولية وذلك بتخصيص نسبة ١ ٪ من ناتجها القومي الاجمالي للدول النامية واتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من حدة الآثار السلبية للتضخم على اقتصادها .

الجلسة التاسعة
٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧

٢- تطلب من الامين التنفيذى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للبدء فورا في اعداد هذه الدراسة ،

٣- تطلب ايضا من الامين التنفيذى اجراء اتصالات مع جميع المنظمات الاقليمية العربية والدولية المعنية بغية استكشاف امكانية مشاركتها في هذه الدراسة ،

٤- تطلب من الامين التنفيذى ان يعمل على اشراك الحكومات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،على اوثق نحو ممكن ، في اعداد الدراسة المطلوبة ،

٥- وترجو من الامين التنفيذى ان يرفع تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه المهام الى الدورة الخامسة للجنة .

الجلسة التاسعة

٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧

الملاحـــــــق

الملحق الاول

بيان عن الآثار المالية
المترتبة على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة
في دورتها الرابعة

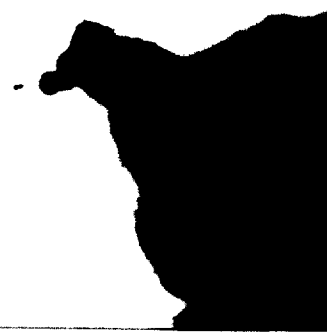

بيان عن الاثار المالية المترتبة
على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة

— . —

مذكرة من الامانة التنفيذية

١- عملا باحكام المادة ٢٤ من النظام الداخلي للجنة أعدت الامانة التنفيذية هذا البيان عن الآثار المالية المتعلقة بمشروعات القرارات المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة .

٢- وباستثناء بعض الملاحظات الواردة في الفقرات التالية فان مشروعات القرارات من E/ECWA/L.49 الى E/ECWA/L. 64 المعروضة على اللجنة يمكن تنفيذها اعتمادا على الموارد المتاحة ، وبذلك لا تتطلب اى تمويل اضافي .

٣- ان الملاحظات ذات الصلة المتعلقة ببعض مشروعات القرارات هي كما يلي :

(أ) مشروع قرار بشأن طلب جمهورية مصر العربية الانتماء لعضوية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (E/ECWA/L. 53) .

بموجب مشروع القرار هذا توصي اللجنة المجلس الاقتصادى والاجتماعي بالموافقة على قبول جمهورية مصر العربية عضوا في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

ان جمهورية مصر العربية تتمتع حاليا بالعضوية الكاملة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وان قبول عضو جديد ، كان ولا يزال يتمتع بالعضوية الكاملة في لجنة اخرى ، مسألة تواجهها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لاول مرة ولهذا لا بد من دراسة نطاق النشاط الذى تشمله اللجنة وما يترتب عليه من آثار . لذا من المتوقع ان يقوم الامين التنفيذى باجراء مشاورات شاملة في هذا الموضوع مع مقر الامم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

وفي ضوء هذه الظروف لا يمكن اعداد اية آثار مالية ما لم يتم بصورة ملائمة تقييم نطاق الشمول وما يتصل به من أوجه نشاط تنجم عن هذا القبول . لذلك سوف يتم اعداد مثل هذه الآثار المالية في موعد لاحق لكي ترفع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

(ب) مشروع قرار بشأن " اقامة مركز لغربي آسيا لنقل التكنولوجيا وتطويرها " (E/ECWA/L. 52) .

بموجب مشروع القرار هذا تطلب اللجنة الى الامين التنفيذى ان يتقدم بدراسة عن [illegible] اقامة مركز اقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، وان يتشاور ويتعاون مع اللجنة الاقتصادية [illegible] المنظمات العربية المعنية بغية توسيع نطاق الدراسة لكي تجعل منه مركزا عربيا لنقل [illegible] التكنولوجيا وتطويرها .

الملحق الثاني

تقرير عن نشاط اللجنة

منذ ١٥ أيار/ مايو ١٩٧٦

(E/ECWA/45, E/ECWA/45/Add.1,
E/ECWA/45/Add.2, E/ECWA/45/Add.3,
E/ECWA/45/Add.4 [1], E/ECWA/48,
E/ECWA/48/Add.1)

---

(١) ترد هذه الوثيقة كملحق تحت رمزها ورقمها الاصليين كما هما مذكوران اعلاه .

مذكـــــــــرة

قررت اللجنة بعد النظر في الوثائق المعروضة عليها بموجب البند ٩ من جدول الاعمال ، ولدى اعتماد برنامج عملها لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، ما يلي :

(١) الابقاء على العنصر (١) من الفرع ١ من البرنامج الوارد تحت عنوان " مسح اقتصادي لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا" (E/ECWA/44 ، الصفحتان ٧ و ٨) على ان يموّل من الميزانية العادية للامم المتحدة. وقد اتخذت اللجنة القرار ٤٨ (٤) في هذا الصدد (انظر الصفحة ٣٩ من التقرير النهائي للجنة) .

(٢) ادراج دراسة مستقلة عن " ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في المنطقة" في برنامج " الشركات عبر الوطنية " ضمن برنامج عمل اللجنة لعام ١٩٧٧ ولفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وقد قررت اللجنة ، لدى اتخاذها القرار ٤٢ (٤) في هذا الشأن ، اعطاء الاولوية القصوى لهذه الدراسة نظرا لما لقطاع النفط من أهمية للمنطقة (انظر الصفحة ٣٢ من التقرير النهائي للجنة) .

الملحـــق الرابـــع

قائمـــة بالوثـــائق المقدمـــــــة
الى الدورة الرابعـــة للجنـــة

الرمز	العنوان
E/ECWA/43	جدول الاعمال المؤقت
E/ECWA/43/Rev.1	جدول الاعمال
E/ECWA/43/Add.1 E/ECWA/43/Add.1/Rev.1	جدول الاعمال المؤقت المشروح
E/ECWA/43/Add.2	مذكرة من الامين التنفيذى بشأن طلب مصر الانضمام لعضوية اللجنة
E/ECWA/42/Rev.1	تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن الاجتماع التحضيرى الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه
E/ECWA/44 E/ECWA/44/Rev.1	مشروع برنامج العمل والاولويات للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩
E/ECWA/44/Add.1 E/ECWA/44/Add.1/Rev.1	الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمشتركة بين اللجنة والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية
E/ECWA/45	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل
E/ECWA/45/Add.1	مشكلة هجرة الكفاءات: اسبابها و نتائجها وعلاجاتها (تقرير مرحلي)
E/ECWA/45/Add.2	الحوار العربي الاوروبي (التقرير المرحلي)
E/ECWA/45/Add.3	مركز التوثيق الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا
E/ECWA/45/Add.4	المجموعة الاحصائية للعالم العربي (١٩٦٨-١٩٧٥)
E/ECWA/46	طلب منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على صفة العضوية الكاملة في اللجنة
E/ECWA/47	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة للاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة
E/ECWA/47/Rev.1 E/ECWA/47/Rev.2	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة للاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة
E/ECWA/48 and Corr.1	متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثالثة

E/ECWA/48/Add.1	فريق الامم المتحدة الاستشارى والمتعدد الاختصاصات الى لبنان
E/ECWA/48/Add.2	الصندوق الاستئماني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للانشطة الاقليمية
E/ECWA/48/Add.2/Corr.1	الصندوق الطوعي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للانشطة الاقليمية
E/ECWA/49	عملية السنتين الثالثة لاستعراض وتقييم مجموع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني في غربي آسيا
E/ECWA/50	اساليب نقل التكنولوجيا وتطويرها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
E/ECWA/51	مكان انعقاد دورة ١٩٧٨
E/ECWA/52 and Corr.1	دور اللجان الاقليمية في تشجيع التعاون بين البلدان النامية
E/ECWA/53	مذكرة من الامين التنفيذى بشأن التنسيق والتعاون مع المؤسسات والصناديق والمنظمات الاقليمية والعربية
E/ECWA/L.49-L.64	مشاريع قرارات
E/ECWA/L.65	مشروع تقرير اللجنة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للامم المتحدة
E/ECWA/INF.15 and Add.1	قائمة الوثائق
E/ECWA/INF.16 and Rev.1	معلومات الى المشتركين في الدورة الرابعة
E/ECWA/INF.17	قائمة مؤقتة باسماء المشتركين
E/ECWA/INF.17/Rev.1	قائمة باسماء المشتركين .

وبناء على ذلك ، وفي الوقت الراهن ، يتوقع ان تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاضطلاع فقط بنشاط ما قبل المشروع المبيّن في الوثيقة E/ECWA/50 ، لا سيما في تنفيذ دراسة للجدوى . ولدى اتمام هذه الدراسة ، سوف يجرى تحديد حجم المركز الى جانب احتياجاته من الميزانية ، وستقدم ميزانية ملائمة في موعد لاحق لهذا الغرض . وبالتالي ليس من المتوقع في هذا الوقت حدوث اية آثار مالية فيما عدا تلك المتعلقة باستخدام الموارد التي رصدت في الميزانية العادية .

(ج) مشروع قرار بشأن " التعاون والتنسيق الاقليمي " (E/ECWA/L. 55) .

بموجب مشروع القرار هذا يطلب الى الامين التنفيذى ان يقوم بما يلي :

أ - دراسة تنظيم علاقات اللجنة مع المنظمات والهيئات والصناديق العربية والاقليمية ، بما في ذلك تحديد معالم الاهداف المشتركة ، ورسم استراتيجية وخطة عمل ، واقتراح صيغة عملية ترمي الى التعاون والتنسيق بفعالية بين اللجنة والمنظمات والهيئات والصناديق العربية والاقليمية ضمن مجال نشاطها المشترك ،

ب - دراسة التنسيق والتعاون بين اللجنة والاجهزة والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، لا سيما فيما يتعلق بأوجه نشاطها على صعيد ما بين القطاعات والصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ودور اللجنة ونشاطها في هذا الصدد .

وكان من المقدر اصلا أن يكون هنالك بعض الآثار المالية فيما يتعلق بمشروع القرار هذا لتشمل السفر في المهمات الرسمية وغيره من النفقات . بيد انه اعتمادا على التعديلات التي ادخلت على مشروع القرار هذا والتي تقضي بأن يطلب الآن الى الامين التنفيذى مجرد " دراسة " ورفع تقرير (بدلا من " اعداد " دراستين محددتين) . وعلى افتراض ان الدراسة المقترحة يمكن تنفيذها من قبل امانة اللجنة في نطاق نشاطها الاعتيادى ، فانه لا يتوقع حدوث اية آثار مالية بالنسبة للميزانية العادية في هذا الوقت .

(د) مشروع قرار بشأن " استعمال اللغة العربية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " (E/ECWA/L. 59) .

بموجب مشروع القرار هذا ، على اللجنة ان تقرر ان تكون كافة الوثائق المقدمة الى اللجنة ، قدر الامكان ، محررة اصلا باللغة العربية . كما تقرر انه لاغراض التوظيف وعند تساوى المؤهلات يفضل من يجيد اللغة العربية بالاضافة الى احدى لغات العمل الاخرى المعتمدة في الامم المتحدة لدى التعيين في وظائف اللجنة ، فيما عدا الخبراء والاستشاريين والموظفين المنتدبين للعمل في اللجنة من هيئة الامم المتحدة واجهزتها المختلفة .

ولا يمكن في هذا الوقت ، وبصورة ملائمة ، تقييم الموارد الاضافية اللازمة لتنفيذ هذا [redacted] ان يتم اكتساب قدر كاف من الخبرة لا يمكن اعداد أية آثار مالية لعرضها على اللجنة .

الفصـــل الرابـــع

اعتماد التقرير السنوى للجنـــة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي

٧٧- اعتمدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشروع تقريرها السنوى الرابع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بجلستها العاشرة المنعقدة في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٧.

(٥٤) . دراسة امكانية اقامة مركز لغربي آسيا لنقل التكنولوجيا وتطويرها

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك ان التكنولوجيا تلعب دورا هاما في تسريع عملية التنمية في بلدان المنطقة وان نقل التكنولوجيا وتطويرها بما يلائم احتياجات بلدان المنطقة هو من أهم الشروط الواجبة لاستخدام الموارد على وجه اكمل ، وان تحسين القدرات التكنولوجية من شأنه ان يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ورفع مستوى المعيشة وتعزيز التعاون المتبادل ،

واذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٣٥٠٧ (د-٣٠) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٣٤ (د-٦١) اللذين يدعوان ، في جملة امور اخرى ، هيئات الامم المتحدة الى اتخاذ التدابير الملائمة بشأن اقامة او تعزيز مراكز وطنية واقليمية أو في جزء من الاقليم لانماء التكنولوجيا ونقلها ،

واذ تحيط علما بالمبادرات التي اتخذت في مناطق نامية اخرى بشأن اقامة مراكز اقليمية لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، والحاجة الى ان تسترشد ، لدى الاعداد لدراسة امكانية اقامة المركز ، بتجارب المناطق الاخرى التي يتام فيها مراكز مماثلة كمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ومنطقة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وبصفة خاصة منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ،

واذ تحيط علما ايضا بالتقرير الذى يحمل عنوان " اساليب نقل التكنولوجيا وتطويرها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (E/ECWA/50) ، والى الملاحظات التي ابدتها وفود الدول الاعضاء حول الموضوع ،

واذ تلاحظ مع التقدير المبادرة التي اتخذها الامين التنفيذى عندما قرر انشاء برنامج تعاوني مشترك بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في ميدان نقل التكنولوجيا واستكشافه امكانية التعاون مع الهيئات المعنية الاخرى لدى الامم المتحدة ، وادخال هذا الميدان في برنامج عمل اللجنة في اطار الميزانية العادية ،

١ - تقرر قيام الامين التنفيذى بتقديم دراسة حول امكانية اقامة مركز لغربي آسيا لنقل التكنولوجيا وتطويرها والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا والتعاون معها ومع المنظمات والهيئات العربية المعنية في بحث امكانية توسيع هذه الدراسة لان يكون المركز مركزا عربيا لنقل التكنولوجيا وتطويرها ،

٤٩ (٤) . الاحصاءات والبيانات اللازمة لتنفيذ برنامج عمل اللجنة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

بينما تؤكد ان تنفيذ برامج عمل الشعب المختلفة في اللجنة يعتمد بصورة رئيسية على توفر الاحصاءات والبيانات اللازمة لهذا الغرض،

واذ تعيد تأكيد قرارها السابق رقم ٨ (٢) فيما يختص بالبيانات والمعلومات الاحصائية تود ان تبين أن عدم توفر المعلومات والاحصاءات اللازمة أو التأخر في الحصول عليها ينعكس سلبيا على تنفيذ برامج العمل المقررة ،

تحث الدول الاعضاء على المزيد من التعاون مع الامانة التنفيذية وذلك بتزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة لتنفيذ برامج الشعب المختلفة .

الجلسة التاسعة
٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧

٣ - وتدعو الامين التنفيذي، بالتشاور مع دول المنطقة الى تنسيق الجهود في هذه المهام،

٤ - وتحث دول المنطقة على ايلاء هذا الموضوع أهمية خاصة ودعمه لدى المنظمات والهيئات العربية والاقليمية ولدى الامم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة،

٥ - وترجو من الامين التنفيذي ان يرفع تقريرا مفصلا عن التقدم المحرز في هذه المهمة الى الدورة الخامسة للجنة.

الجلسة التاسعة
١٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧

٤٦ (٤) . التعاون بين البلدان النامية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٣٦٢ (د-ا - ٧) بشأن التعاون الاقتصادي الاقليمي ، و ٣٤٤٢ (د-٣٠) و ٣١/١١٩ بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية و ٣١/١٧٩ بشأن التعاون الفني بين البلدان النامية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٤٣ (د-٦١) بشأن دعم اللجان الاقتصادية الاقليمية للتعاون الاقليمي وبين الاقاليم ،

واذ تشير الى القرار (١) الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث الذي عقدته " مجموعة السبعة والسبعين " في مانيلا في شباط / فبراير ١٩٧٦ ، والاعلان الاقتصادي الصادر عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز والمنعقد في كولومبو في آب / اغسطس ١٩٧٦ ، والاجتماع الذي عقدته " مجموعة السبعة والسبعين " في مدينة المكسيك في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ،

١- تعتمد تقرير الامين التنفيذي بشأن دور اللجان الاقتصادية في تعزيز التعاون بين البلدان النامية (١) ،

٢- ترجو الامين التنفيذي ان يضاعف جهوده في مجال تعزيز التعاون بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي وبين الاقاليم ،

٣- تحث الدول الاعضاء على المشاركة الفعالة في الاجتماع الاقليمي القادم بشأن التعاون الفني بين البلدان النامية والذي سيعقد في الكويت في الفترة ٢٤-٢٩ ايار / مايو ١٩٧٧ ، (٢) وكذلك في مؤتمر الامم المتحدة العالمي المعني بالتعاون الفني بين البلدان النامية المقرر عقده في الارجنتين في اوائل ١٩٧٨ ،

٤- وتحث ايضا الدول الاعضاء على انشاء او تدعيم اجهزة تنسيق بغية اعطاء قوة دفع جديدة لانشطتها الرامية الى تعزيز التعاون الفني بين البلدان النامية .

الجلسة التاسعة

٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧

---

(١) E/ECWA/52

(٢) المرجع ذاته . ص ٣ .

٤٤ (٤) . استعمال اللغة العربية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها المرقم ٢٠ (٢) ،

واذ تشير الى ان اللغة العربية من اللغات المعتمدة في الجمعية العامة للامم المتحدة وعدد من وكالاتها المتخصصة ،

واذ تدرك اهمية تسهيل علاقات اللجنة مع المنظمات والهيئات العربية والاقليمية في المنطقة وكذلك مع الدول العربية الاعضاء في اللجنة وغيرها ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار أهمية استعمال اللغة العربية الى جانب اللغات الاخرى المعتمدة في الامم المتحدة ،

واذ تلاحظ مع التقدير اعداد الامانة التنفيذية كافة الوثائق مترجمة الى اللغة العربية ،

١- تقرر اعداد كافة الوثائق المقدمة الى اللجنة أصلا باللغة العربية بقدر الامكان ،

٢- وتقرر أن يفضل عند التعيين في وظائف اللجنة ،اذا ما تساوت المؤهلات ، من يجيد اللغة العربية اضافة الى احدى اللغات الاخرى المعتمدة من قبل الامم المتحدة ما عدا الخبراء والاستشاريين والموظفين المنتدبين للعمل في اللجنة من هيئة الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة .

الجلسة التاسعة

٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٧

٤٢ (٤) . ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في المنطقة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك الاهمية القصوى للصناعة النفطية في اقتصاديات المنطقة ،

واذ تشير الى برامج العمل والاولويات لعام ١٩٧٧ ولفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ للوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمشتركة بين اللجنة والمركز المعنى بالشركات عبر الوطنية المتضمن في الوثيقة E/ECWA/44/Add.1 ،

تقرر ان يكون موضوع ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في المنطقة احد المواضيع التي يشملها البرنامج اعلاه مع اعطاء الاولوية القصوى لهذا الموضوع.

الجلسة التاسعة
٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٧

٤١ (٤) . مشروع برنامج العمل والاولويات للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك أهمية تطوير ونشاطات الامانة التنفيذية للجنة لخدمة التنمية الشاملة لدول المنطقة ،

وبعد مناقشتها لبرنامج العمل والاولويات للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ كما ورد في الوثيقة E/ECWA/44 و E/ECWA/44/Rev.1 و E/ECWA/44/Add.1 و E/ECWA/44/Add.1/Rev.1 .

واذ تؤكد ضرورة تحديد المشاريع حسب الامكانيات المالية والفنية المتاحة للجنة (سواء من ميزانيتها العادية او من موارد اضافية) ،

١- توافق على ما تضمنته الوثيقة اعلاه على ان يؤخذ بالضوابط التالية :

أ - تحديد المشاريع حسب الامكانيات المالية والفنية المتاحة للجنة من الميزانية العادية والموارد الاضافية الاخرى التي يمكنها الحصول عليها ،

ب - التنسيق والتعاون التام عند اعداد الدراسات مع المنظمات والهيئات العربية والاقليمية منعا للازدواجية والتداخل ،

٢- تؤكد على ضرورة اعتماد الاولويات التالية في تنفيذ المشاريع :

أ - الدراسات والمشاريع التي لم تستكمل بعد وانجازها ،

ب - المشاريع التي تهم الدول الاقل نموا في المنطقة خصوصا ما هو مشترك بين دولتين او اكثر منها ،

ج - المشاريع التي تساهم في تطوير الكفاءات وتدريب الكوادر الفنية ،

د - الاحصاءات الخاصة بالفعاليات الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية ،

هـ - المشاريع التي تساهم في تطوير عملية التكامل الاقتصادي للدول العربية ،

٣٠ (٤) . التعاون الاقليمي في ميدان انماء الموارد المائية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـــــا ،

اذ تعـــترف بالدور الهام للمياه في الانماء الاجتماعي والاقتصادي الشامل للمنطقة ،

واذ تسلّم بالحاجة الماسة لتسريع التقدم في استكشاف الموارد المائية وانمائهـــــا وادارتها ادارة متكاملة بغية استعمالها على نحـــو فعـــــال ،

واذ تدرك الحاجة الملحة للتعاون والتنسيق بين الانشطة في ميدان انماء الموارد المائية وادارتها لما فيه منفعة كل البلدان الاعضـــــاء ،

واذ تحيط علما مع التقدير بالمقترحات العملية الواردة في التقرير الصادر عـــــن الاجتماع التحضيري الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه الذي عقد في بغـــــداد ، العراق ، مع التركيز على التعاون الاقليمي والمؤسسات الاقليمية ،

واذ تحيط علما أيضا بتوصيات وقرارات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه الذي عقد في مار دل بلاتـــا ، الارجنتين ،

١ ـ تأخذ علما بتقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة المعـــــني بالمياه الوارد في الوثيقة E/ECWA/42/Rev.1 ؛

٢ ـ وتحـــث الدول الاعضاء كافة على أن تأخذ في الاعتبار كل المقترحات العمليـــة الصادرة عن هذا الاجتماع ، وبصفة خاصة على الصعيدين الوطني والاقليمي ،

٣ ـ وتطلب من الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا اتخاذ مهام العمل والاتصال بجميع الدول الاعضـــاء بغية تحديد الدول الراغبة منها في انشاء مجلس الموارد المائية وعقـــد أول اجتماع لها في أقرب وقت ممكـــــن ،

٤ ـ وتدعـــو الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى القيام بأعمـــال الامانة التنفيذية للمجلس وعلى نفقة الدول الاعضاء في المجلس في حالة اقامته ،

٥ ـ كما تطلـــب من الامين التنفيذي أن يرفع تقريرا الى الدورة الخامسة للجنـــــة عن تنفيذ هذا القـــــــرار .

الجلسة الثامنـــة
٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧

٧٦- وقد القيت كلمات خلال جلسات الدورة الرابعة من قبل ممثلين عن الدول التي دعيت للاشتراك بصفة استشارية ووكالات الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات المشتركة ما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية عبّروا فيها عن الاهتمام بأعمال اللجنة والرغبة في زيادة التعاون معها ومع دول المنطقة .

٧٠- وذكر ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ان منظمته على استعداد للتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في انشاء المركز المقترح وتطويره .

٧١- وقام الامين التنفيذي بتقديم الايضاحات حول الملاحظات والاستفسارات التي اثيرت خلال مناقشة هذا البند واوضح ان ما جاء في الوثيقة E/ECWA/50 حول انشاء مركز نقل التكنولوجيا وتطويرها لمنطقة غربي آسيا يجب ان لا ينظر اليه وكأنه دراسة جدوى للمشروع . فالوظائف الاساسية والاولويات وطبيعة اعمال واختصاصات المركز المقترح سوف يتم تحديدها في نشاطات ما قبل المشروع التي تتضمن اعداد دراسة جدوى بالاشتراك والتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبالتعاون والاتصال مع المنظمات الدولية والاقليمية الصنعية . وستعرض دراسة الجدوى هذه على الحلقة الدراسية التي تعد اللجنة لعقدها في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ حول نقل التكنولوجيا وتطويرها في منطقة اللجنة . كما ستعرض على ممثلي الدول الاعضاء في شهر شباط/ فبراير من العام التالي للوقوف على آرائهم وذلك قبل عرضها على اللجنة في دورتها العادية المقبلة . كما اوضح ان المركز سيعنى ، بالاضافة الى اساليب نقل التكنولوجيا وتطويرها ، الذي يشمل التكيف ، بجمع المعلومات التكنولوجية والتدريب . ثم انه لا يجب تفسير ورود التعجيل بتصنيع المنطقة كهدف منفرد للمركز على انه تحيّز لهذا القطاع ، لان المركز لا بد ان يولي القطاعات الاخرى الاهتمام الذي تستحقه عند اعداد وثيقة جدوى المشروع بصيغتها النهائية . كما ان ترميز الوثيقة على الحكومات في قيام المركز لا يعني بدوره تحيزا باتجاه القطاع العام على حساب القطاع الخاص . ثم ان نشاطات المركز يمكن ان تشمل الدول العربية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا اذا ارتأت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ذلك . وسوف تنسق اللجنة اعمالها في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها مع المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية الصنعية . وبالنسبة لامكانية الاستعاضة عن انشاء المركز المقترح بحلقة عمل تنسق جهود بلدان المنطقة في هذا المجال ، فلا شك في ان المركز يمثل بحد ذاته افضل وسيلة لتحقيق هذا التنسيق . وفيما يتعلق بتقييم القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا اوضح الامين التنفيذي انه لا غنى عن عملية مسح شامل لهذه القدرات وانه سوف لا يكتفي بالمؤشرات المستخلصة من قطاعات الصناعة والتجارة . واشار الى ان اللجنة على علم بالتغيرات المستحدثة في مجال العلم والتكنولوجيا في المنطقة وسوف تأخذ الامكانات والخبرات المتوافرة بعين الاعتبار في عملها في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها .

ك - مكان انعقاد دورة ١٩٧٨ :

٧٢- قدم رئيس الدورة الرابعة لهذا البند من جدول الاعمال كما هو وارد في الوثيقة E/ECWA/51 .

٧٣- وصرح ممثل الجمهورية اللبنانية بانه لما كانت الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ستعود الى مقرها المؤقت في بيروت في شهر حزيران / يونيو القادم ، فان لبنان يتطلع الى استضافة الدورة الخامسة للجنة في عام ١٩٧٨ . وقد وافقت اللجنة بالاجماع على ان تكون بيروت مقرا لدورتها الخامسة .

ى - أساليب نقل التكنولوجيا وتطويرها في البلدان العربية

٦٣- قدم الامين التنفيذي لهذا البند من جدول الاعمال واشار الى ان الاهتمام بالتكنولوجيا وانتقالها الى البلدان النامية لم يترجما الى برامج او مشاريع محددة في منطقة غربي آسيا . ولذا كانت مبادرة الامانة التنفيذية للجنة ، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بوضع برنامج للمنطقة في هذا المجال . وابرز ما في هذا البرنامج ، كما ورد في الوثيقة E/ECWA/50 ، الدعوة الى انشاء مركز لنقل التكنولوجيا وتطويرها خاص بغربي آسيا . ومن المنتظر ان يعمل هذا المركز كجهاز للتنسيق يربط فيما بين المراكز والمعاهد الوطنية وغيرها ضمن شبكة لتوفير المعلومات ، والاضطلاع بالخدمات الاستشارية و بمشاريع الابحاث والانماء ، وتقديم المساعدة الفنية في ميدان التكنولوجيا . ومن المزمع انشاء مركز لنقل تكنولوجيا الحاسبة الالكترونية ومؤسسة للمعلومات التكنولوجية والموضوعان هما الان ايضا موضع دراسة وتقييم من قبل اللجنة . وتشمل الاجراءات المتعلقة بانشاء مركز نقل التكنولوجيا فترة تحضيرية مدتها سنة لنشاطات ما قبل المشروع وتتضمن عمليات مسح قطرية ، ومشاورات مع الحكومات ، ودراسات جدوى ، والتنسيق مع الوكالات المتخصصة ، يتلوها مرحلة التنفيذ التدريجي المقرر بدؤها في نيسان/ ابريل ١٩٧٨ . والجدير بالذكر انه مع ان خدمات مركز نقل التكنولوجيا المعني تهدف الى خدمة بلدان منطقة غربي آسيا ، فان بوسع اللجنة النظر ايضا في توسيع نطاقه ليشمل جميع البلدان العربية .

٦٤- أشار ممثل الجمهورية العراقية ، الى ان قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للاضطلاع بمهمة بالغة الاهمية كاقامة مركز لنقل التكنولوجيا وتطويرها يفرض على امانتها التنفيذية مسؤولية جسيمة في القيام بالدراسات الضرورية بما في ذلك دراسة جدوى المشـــــروع ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كافة المنظمات العربية والاقليمية المعنية . وأعرب عن امله في ان تعمد الامانة التنفيذية الى اعداد خطة عمل منسقة تشترك فيها المنظمات العربية والاقليمية والوكالات المتخصصة المعنية في الامم المتحدة . واشار الى وجوب شمول الدراسات بالاضافة للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا البلدان العربية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا كما ورد في الوثيقة E/ECWA/50 . وذكر انه في معرض التحضير لخطة العمل لنشاطات ما قبل المشروع وتنفيذها ، يجب الا تغيب هذه النقطة عن الاذهان . واضاف انه على الرغم من ان دور مراكز البحث القطرية في هذا الصدد لا يمكن تجاهلها ، فهناك حاجة لترتيبات منفصلة ولتنسيق نشاطاتها على الصعيدين القطري والاقليمي .

٦٥- واشار ممثل المملكة الاردنية الهاشمية الى اهمية موضوع هذا البند بالنسبة للبلدان النامية بوجه عام ولبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بوجه خاص . و بصدد المركز المقترح لنقل التكنولوجيا وتطويرها ذكر ان الشيء الاساسي في عملية نقل التكنولوجيا هو توافر القدرات

في مقر الامم المتحدة في نيويورك وذلك ضمن الامانة التنفيذية للجنة ، وأشار الى أن الوحدة ستركز اهتمامها على المسائل ذات الاهمية المباشرة للمنطقة . واقترح بهذا الشأن أن تجرى ضمن المشاريع ذات الاولوية دراسة محددة عن صناعة النفط . وقد أيد ممثل الكويت هذا الـــرأى .

٥٨- وذكر ممثل دولة الكويت أن برنامج العمل شمل معظم قطاعات الانماء الاقتصادى والاجتماعي في المنطقة . وان بلدان المنطقة بحاجة الى مثل النشاطات المدرجة في البرنامج ، وان تكـــن الآراء فيما يتعلق بترتيب الاولويات تختلف بين بلد وآخر تبعا لمتطلباتها . وشدد على ضرورة انسجام برنامج العمل مع الظروف المحلية ، وعلى ضرورة الاستفادة من الخبرات المحلية عند توفرها وعلى عملية المتابعة التي لها من الاهمية ما لبرنامج العمل ذاتـــه .

٥٩- وصرّح ممثل الجمهورية العربية اليمنية بأن بلاده مع تقديرها للمشاكـــل المالية التي تواجه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، فان ثمة حاجة الى بذل الجهـــود للتأكيد على المسائل التي تهم البلدان الاقل نمـــوا .

٦٠- وأشار ممثل سلطنة عمان الى أن مشاكل ادارة الموانىء والنقل البحـــرى في المنطقة بحاجة الى دراسة جدّية بغية القضاء على الاختناق في الموانىء وتخفيض كلفة النقل وأسعار المواد . واقترح أن تنسق اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن كثب مـــع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومع المنظمة الاستشارية المشتركة بين الحكومات للملاحة البحرية ، والمنظمات الاقليمية العربية في هذا الميدان . وقدم ممثلا المنظمتين المذكورتين بعض الايضاحات حول مدى المساعدة التي تقدمانها الى بلدان المنطقة والهيئات فيها ، وحثّا على اقامة تعاون أوثق مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومـــع بعض الصناديق العربية للقيام بنشاطات اضافيـــة .

٦١- ولدى بحث ما يحتاجه تنفيذ برنامج العمل من موارد ، أكد ممثل دولة الكويت على أهمية برنامج اللجنة الخاص بالتخطيط والاسقاطات والسياسات الانمائية بالنسبـــة لبلدان المنطقة . وأشار بشكل خاص الى النشاط المتعلق بالمسح الاقتصادى لغربي آسيا ، وأضاف بحال عدم توفر الموارد الكافية فمن الانسب ارجاء تنفيذ تلك النشاطات التي تقوم بتنفيذهـــا منظمات أخرى في المنطقـــة .

٦٢- وعند انتهاء مناقشة هذا البند ، أشار الامين التنفيذى الى أن أمانة سر اللجنة ستبذل جهدها للاخذ في عين الاعتبار ملاحظات الدول الاعضاء حول برنامج العمل والاولويات لعام ١٩٧٨-١٩٧٩ عند تنفيذ البرنامج وسيركز على الدراســـات ذات الاثر المباشر والسريع على دفع عجلة النمو الاقتصادى والاجتماعي في دول المنطقة وفي دفع مسيرة التكامل الاقتصادى بينها . وأضاف ان امانة السر ستسعى للتنسيـــق

سعة مفهوم التعاون بين البلدان النامية، ولذا، من الضرورى تحديد وتعريف نطاق التعاون الفني وعلاقته بالتعاون الاقتصادى . وقد أكدت دولة الكويت، في الاجتماع التحضيرى الاول لمؤتمر الامم المتحدة المعنى بالتعاون الفني الذى انعقد في نيويورك في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧، على ضرورة تنظيم حملة اعلامية بغية التوعية باهداف المؤتمر وضرورة استعمال اللغة العربية كلغة رسمية فيه، وحثّ الدول الاعضاء في اللجنة على المشاركة الفعالة في الاجتماعات التحضيرية والاجتماع الاقليمي للمنطقة و المشاركة في البرنامج الاعلامي للمؤتمر . وأضاف ان البلدان النامية بدأت تلتفت صوب بعضها البعض في محاولة لزيادة الاعتماد الجماعي على الذات تحقيقا لاهدافها الانمائية .

٥٠- و أشار ممثل الجمهورية العربية اليمنية الى ان الامانة التنفيذية للجنة تبذل جهودا قيّمة في مجالي التنسيق والتعاون من اجل وضع ترتيبات مشتركة مع منظمات اخرى بينها البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .

٥١- وأدلى ممثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ببيان القى فيه الضوء على ما تبذله هذه المنظمة من جهود، سواء عن طريق اجراء الدراسات العملية أوتقديم المساعدة الفنية الى البلدان النامية في مجال تنفيذ برامجها المتعلقة بالتعاون الاقتصادى .

٥٢- وردّا على اقتراح لوفد الجمهورية العراقية بأن تجرى الامانة التنفيذية دراسة لوضع استراتيجية مشتركة تحدد فيها دور اللجنة التنسيقي، أعرب الامين التنفيذى عن أمله بأن يصار الى توفير الموارد المالية الضرورية لاعداد مثل هذه الدراسة .

ط - مشروع برنامج عمل واولويات اللجنة لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ (١)

٥٣- قدم الامين التنفيذى تقريرا عن هذا البند من جدول الاعمال المتعلق ببرنامج عمل اللجنة لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ كما ورد في الوثيقتين (E/ECWA/44) و (E/ECWA/44/Add.1) واوضح انه قد بذل، لدى صياغة هذا البرنامج، أقصى الجهد لضمان استجابته لاحتياجات البلدان الاعضاء، كما تم الاعراب عنها في قرارات الدورات السابقة، وانه جاء متوافقا مع الاهداف التي اقرتها البلدان النامية في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات لتعزيز التعاون الاقتصادى والفني فيما بينها . وأضاف ان برنامج العمل قد صيغ وفقا للاجراءات المتبعة من قبل الامم المتحدة لتقديم ميزانيتها . كما انه يشمل البرامج الاساسية الواردة في خطة اللجنة المتوسطة الاجل فترة ١٩٧٨-١٩٨١، المدرجة في خطة الامم المتحدة المتوسطة الاجل الموحدة لفترة ١٩٧٨- ١٩٨١، المجلد رقم واحد . وأشار الى ان البرنامج يتضمن مشاريع ذات اولوية عالية للمنطقة مثل الزراعة والصناعة والطاقة والموارد البشرية والمواصلات والسكان .

---

(١) للاطلاع على برنامج عمل واولويات اللجنة لفترة ١٩٧٨-١٩٧٩، انظر الملحق الثالث .

جـ التعاون بين البلدان النامية

٤٥- قدّم الامين التنفيذى هذا البند من جدول الاعمال من خلال الوثيقتين (E/ECWA/52) و (E/ECWA/52/Corr.1) حول آخر وأهم التطورات في مجال التعاون بين البلدان النامية ودور اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تشجيع التعاون بين البلدان الاعضاء فيها وبين هذه البلدان والمناطق النامية الاخرى. كما تبحث في الترتيبات الهادفة الى تمكين اللجنة من القيام بدور فعّال في تنسيق الانشطة التي تضطلع بها منظمة الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة. واستطرد قائلا بان الاهمية قد تركزت على رغبة البلدان النامية في تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بينها - هذه الرغبة التي تجسدت في العديد من القرارات المعتمدة خلال اجتماعات حكومات هذه البلدان سواء داخل اطار الامم المتحدة أو خارجه، لاسيما القرار الذى صدر عن الاجتماع الوزارى الثالث " لمجموعة السبعة والسبعين " الذى عقد في مانيلا في عام ١٩٧٦، واجتماعها في المكسيك الذى عقد في أيلول / سبتمبر من السنة نفسها حول التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية. وتظهر هذه الوثائق أيضا الدور المتزايد الذى تقوم به اللجان الاقتصادية، بدافع من قرارات الامم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في هذا الصدد. وينطبق هذا بصفة خاصة على اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، كما انعكس في برامج عملها وأنشطتها الحالية والمخطط لها. وذكر ان الامانة التنفيذية تعتمد على دعم اللجنة لتعزيز دورها في تنسيق وتشجيع التعاون الاقتصادى والفني، وبالتالي في المساهمة بصورة فعالة لتحقيق الرخاء في المنطقة.

٤٦- وأعرب ممثل الجمهورية العراقية عن تقديره للجهود التي بذلتها الامانة التنفيذية في اعداد التقرير القيّم حول البند قيد البحث، وفي الاسهام بقسط فعّال في الاجتماعين اللذين عقدتهما " مجموعة السبعة والسبعين " في مانيلا والمكسيك. كما شكر الامانة التنفيذية على جهودها المتواصلة لتنسيق نشاطاتها مع المنظمات الوطنية والاقليمية، العربية والدولية، بغية وضع استراتيجية مشتركة للعمل وبعث صيغة عملية تمكّن اللجنة والمنظمات المعنية من أداء مهامها والتصدى للتحديات التي تواجهها. وأكد أن الهدف الرئيسي هو تفادى الازدواج في الجهود وتمكين أقطار المنطقة من الاستفادة على نحو كامل من الجهود المشتركة المبذولة لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

٤٧- وأثنى ممثل دولة قطر على الجهود التي تبذلها الامانة التنفيذية لتشجيع وتعزيز التعاون بين البلدان الاعضاء في اللجنة وأشار الى الدور الذى تلعبه البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا المجال، على الصعيد الدولي

٢٩- واستوضح ممثل الجمهورية العراقية بشأن قرار اللجنة في دورتها الثانية والذي انشيء بموجبه الصندوق الطوعي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول ما نص عليه القرار من قيام رئيس تلك الدورة والامين التنفيذي بالاتصال بالدول الاعضاء بشأن مساهمتها في الصندوق . كما استفسر عن أوجه صرف المبلغ الذي ساهمت به الجمهورية العراقية .

٣٠- وركز ممثل دولة الكويت على اهمية موضوع المياه بالنسبة لبلاده بشكل خاص ، ولنمو المنطقة بشكل عام ، وبالتالي على ضرورة العمل على تنمية مصادر المياه عن طريق تأهيل وتدريب الخبرات الوطنية وتبادل المعلومات . وذكر ان الكويت تتوفر لديها خبرات متعددة في هذا المجال يمكن للجنة ان تستفيد منها . ولذا ، فانه قبل البدء او التفكير بانشاء معاهد او مراكز جديدة تهتم بتنمية مصادر المياه يجب تدعيم المراكز القائمة والاستفادة من القدرات الوطنية المتوافرة في بعض الدول الاعضاء . كما اكد على اهمية التنسيق في مجال العلم والتكنولوجيا واخذ مقررات المؤتمرات الاقليمية في هذا الصدد بعين الاعتبار .

٣١- واكد ممثل دولة الكويت على اهمية انشاء مركز توثيق اقليمي تابع للجنة على ان يسبق ذلك استقصاء ومسح شامل للنشاطات المماثلة في المنطقة . واشار الى ان اهم ما تفتقر اليه المنطقة في هذا الصدد هو العنصر البشري المؤهل للقيام بالاعمال المطلوبة .

٣٢- كما دعا ممثل دولة الكويت الى ايجاد تنسيق وتعاون بين اللجنة وجامعة الدول العربية والمؤسسات والمنظمات الاخرى في مجال تبادل المعلومات والخبرات، والمشورات ، والبحوث والمشاريع ، والاشتراك في الاجتماعات والمناقشات ، وتقديم المساعدات الى المؤسسات الوطنية في الدول الاعضاء . واكد على اهمية المتابعة في عملية التنسيق . واوضح ان عملية التنسيق يفترض ان تتعدى توقيع الاتفاقات الى تدعيم مجالات التعاون والقيام بالمبادرات الضرورية .

٣٣- وأشار ممثل المملكة الاردنية الهاشمية عند استعراضه لهذا البند الى ضرورة وضع سلم للاولويات في برنامج عمل اللجنة . وتمنى على اللجنة زيادة الخدمات الاستشارية التي تقدمها بواسطة خبرائها وخاصة المستشارين الاقليميين . ودعا الى اعطاء اهمية خاصة الى احتياجات الاعضاء الاقل نموا . كما اكد على ضرورة التعاون بين الدول الاعضاء وامانة سر اللجنة في تنفيذ برنامج العمل . وحول التنسيق بين اللجنة والمنظمات والمؤسسات الاقليمية اشار الى ان ذلك يتطلب استجابة وجهدا من جميع الاطراف المعنية .

٣٤- وحول هجرة الكفاءات البشرية من المنطقة شدد ممثل المملكة الاردنية الهاشمية على ضرورة معالجة الموضوع ضمن اطار اقليمي لكي تجرى عملية انتقال الكفاءات على اسس مدروسة وذلك لتعميم الفائدة . ثم اشار الى الاهتمام الذي تحظى به هذه المشكلة على كافة الاصعدة ، العالمية والاقليمية والوطنية . ولفت النظر الى ضرورة الاستفادة من الدراسات التي تمت او هي قيد الاعداد في هذا المجال . وذكر ان ندوة السكان والقوى العاملة والتنمية ، التي عقدت في عمان خلال نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، خلصت الى ان هجرة الكفاءات لا تقتصر فقط على التدفق باتجاه الدول المتقدمة بل ان هناك هجرة داخل المنطقة حيث توافر الحوافز .

ج - جدول الاعمال

١١ - اقترح وفد دولة الكويت اضافة بند مستقل الى جدول الاعمال المؤقت (الوثيقة E/ECWA/43) بعنوان " التنسيق والتعاون مع المؤسسات والصناديق والمنظمات الاقليمية والعربية " . وقد وافقت اللجنة على ذلك وادرج البند في جدول الاعمال تحت الرقم (٦ - ج) ، كما وافقت اللجنة على اقتراح المملكة العربية السعودية باد راج طلب جمهورية مصر العربية الانضمام لعضوية اللجنة في جدول اعمال اللجنة وعلى ان يناقش الطلب المذكور في نطاق البند رقم (١٢) من جدول الاعمال المؤقت وتبنّت جدول الاعمال التالي :

١ - افتتاح الدورة
٢ - انتخاب اعضاء المكتب
٣ - اقرار جدول الاعمال
٤ - النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والتي ليست اعضاء في اللجنة ، للاشتراك بصفة استشارية في اعمال الدورة الرابعة للجنة
٥ - طلب منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على صفة العضوية الكاملة في اللجنة
٦ - تقرير عن نشاط اللجنة منذ ١٥ ايار/مايو ١٩٧٦ :
أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل
ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة
ج) تقرير عن الاجتماع التحضيري الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه ، بغداد ، العراق ، ١١ - ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦ ؛
د) التنسيق والتعاون مع المؤسسات والصناديق والمنظمات الاقليمية والعربية
٧ - استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني
٨ - التعاون بين البلدان النامية
٩ - مشروع برنامج عمل واولويات اللجنة للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ؛
١٠ - اساليب نقل التكنولوجيا وتطويرها في البلدان العربية
١١ - مكان انعقاد دورة ١٩٧٨ ؛
١٢ - اية امور اخرى
أ) طلب جمهورية مصر العربية الانضمام كعضو فعال في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
١٣ - تقرير اللجنة السنوي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

المنطقة مبني على تصدير مادة اولية غير متجددة مما يجعل ذلك الاقتصاد معرضا . فاقطار المنطقة تواجه مهمة ارساء اسس انماء ذاتي ودائم مبني على التنوع الفريد للموارد والاحتياجات. فليس ثمة مجموعة من البلدان تتمتع بدرجة مماثلة من التكامل في مجال الموارد الطبيعية، وعلى رأسها الطاقة ، ورأس المال والايدي العاملة والكفاءات والمساحة . واشارت الرسالة الى ان الاهداف البعيدة الاجل هذه ينبغي ألا تحوّل الاهتمام عن المشاكل الملحة ومنها اعادة تعمير لبنان .

واضافت الرسالة ان للجان الاقتصادية الاقليمية دور متعدد الجوانب . فهي تقوم بعمل نقطة مقدمة وتوفر أداة للعمل اللامركزي بالنسبة للدول ، ووسيلة للتعاون الاقتصادي والتقني بين الدول . فاللجنةالاقتصادية لغربي آسيا على ناحيتها ، برغم الظروف غير المؤاتية ، قد بذلت جلّ ما في وسعها لمواصلة مهمتها بنجاح . ومن بين المبادرات التي اتخذتها والنشاطات التي بذلتها ، تجدر الاشارة الى تلك التي قامت بها في ميدان الزراعة والموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، وتشجيع التعاون الاقليمي والقيام بنشاطات مشتركة مع المنظمات العربية .

ان منطقة غربي آسيا قد حملت دائما رسالة التبادل والحوار باعتبارها ملتقى الحضارات والقارات وهي اليوم مدعوة مجددا لحمل تلك الرسالة باتامة روابط خاصة مع البلدان المجاورة لا سيما في افريقيا واوروبا . وقد سبق ان اعربت عن تضامنها مع افريقيا في الفترة الاخيرة . فالمؤتمر العربي الافريقي الذي عقد في القاهرة قدم مثالا جديدا وساطعا في هذا المجال. وقد اظهرت المنطقة ، بواسطة بلدانها المنتجة للنفط ، انها تدرك مسؤولياتها العالمية وفي موقع يؤهلها للنهوض بها . كما ان للعالم ايضا مسؤوليات ازاء هذه المنطقة التي اعطته الكثير عبر القرون . وأول هذه الواجبات واكثرها الحاحا تكمن في تشجيع عودة السلم والوئام ، لا السلم المزعزع والمسلّح الذي يحوّل الطاقات والموارد عن عملية الانماء .

٧- ووجه رئيس الدورة الرابعة كلمة ذكر فيها ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تقتصر في حركتها وتطورها على توفير التمويل اللازم بل لا بد كذلك من توافر العنصر البشري المؤهل والتسهيلات الاساسية . واشار الى الترابط القائم بين دول المنطقة واهمية تنسيق جهودها الانمائية ضمن اطار من التعاون الاقتصادي كما تطرق الى الدور الذي يمكن ان تلعبه اللجنة في تحديد امكانات التعاون وبيان انجع الاساليب للاستفادة من هذه الامكانات وتطبيقها وذلك باعطاء اولوية خاصة لدراسة هذه الامكانات وتحديد أوجه الاستفادة منها . كما شدد على ضرورة اعطاء اللجنة اولوية خاصة للتعاون مع اجهزة التخطيط في المنطقة والتعاون مع المؤسسات العربية المتخصصة في متابعة قضايا التنمية وفي مقدمتها صناديق التنمية الاقليمية والوطنية .

٨- وقد حضر الدورة مندوبون عن الدول التالية، الاعضاء في اللجنة : المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

الفصل الثاني

وقائع جلسات الدورة الرابعة

أ- الحضور وتنظيم العمل

١ - عقدت الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في عمان (المملكة الاردنية الهاشمية) خلال الفترة ٢٤ - ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٧ .

٢ - افتتح الدورة سعادة السيد عبد الرحمن حمد العطية ، رئيس وفد دولة قطر ، بالنيابة عن رئيس الدورة الثالثة . وجاء في الكلمة ان الانجازات التي حققتها اللجنة منذ انعقاد دورتها السابقة ، بالرغم من الصعوبات التي اعترضت سير عملها بسبب احداث لبنان ، جاءت تؤكد مدى تجاوبها مع حاجات التخطيط ومتطلبات التنمية في منطقة غربي آسيا ، ودليلا على وضوح المنطلق في المنهج الذي تتبعه في تحقيق الانسجام بين الطابع الوطني المحلي للتنمية ومتطلبات التكامل الاقتصادي .

٣ - ووجه سمو الامير حسن ولي عهد المملكة الاردنية الهاشمية ونائب جلالة الملك كلمة رحّب فيها بانعقاد الدورة الرابعة للجنة في عمّان وأعرب عن تقديره للجهود الجدية التي تبذل لاعادة تعمير لبنان . ودعا الى تكاتف الجهود بين اجهزة الدول المعنية والهيئات الدولية العاملة في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والى الاستفادة من الخبرات والكفاءات المتوافرة في المنطقة . واشار سمو الامير في كلمته الى اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه اللقاءات الفنية والفكرية ، المدعومة بالارادة السياسية ، في التوصل الى قواسم مشتركة تجمع بلدان المنطقة على طريق البناء والاعمار .

٤ - وتلا الامين التنفيذي الرسالة التي وجهها الامين العام للامم المتحدة ، الدكتور كورت فالدهايم الى اللجنة بمناسبة انعقاد دورتها الحالية . وقد شددت الرسالة على اهمية الدور الذي تنهض به بلدان المنطقة في التصدي للمشاكل الاساسية التي يعاني منها المجتمع العالمي عن طريق العمل الدولي الهادف ، وعلى مساهمتها في العديد من المؤتمرات العالمية للامم المتحدة . كما أشارت الرسالة الى الدور القيّم الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالتعاون مع منظمات ووكالات الامم المتحدة الاخرى ، في اطار برامج اغاثة لبنان واعادة تعميره وانمائه خلال العام المنصرم ، والى الترتيبات الهادفة الى تشجيع التعاون الفني والاقتصادي بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وتأكيدها المستمر على النشاطات التي تستهدف صالح الاعضاء الاقل نموا .

٥ - ووجه الامين التنفيذي للجنة كلمة عبّر فيها عن شكره وتقديره للمملكة الاردنية الهاشمية